Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.2023.10339

مصادر ابن يعيش (643هـ) التي نقل عنها ولم يذكر أسماءها

دانا أحمد مصطفى

قسم اللغة العربية، كلية اللغات جامعة السليمانية ، اقليم كردستان العراق

Article Info

Received: March, 2023

Revised: March, 2023

Accepted: April, 2023

Keywords

الأمانة العلمية، سلَّطنا الضوء ، وتمحيص ، النحاة ،اللغويين

Corresponding Author

Dana.ahmed@univsul.edu.iq

الملخص:

تناولنا في هذا البحث، منهج ابن يعيش النحوي في النقل من المصادر التي أُلِّفتْ قبله، فعرضنا طريقة أخذه من تلك المصادر، وهو بدوره حريص على حفظ الأمانة العلمية، حيث ينسب كثيراً ممَّا نقله الى أصحابه. فهذا البحث هو محاولة لرصد بعض المسائل التي نقلها ابن يعيش عن سابقيه ولم يذكر أسماءها. وقد سلَّطنا الضوء من خلال البحث على ثلاثة مصادر رئيسة، ذكرناها في بحثنا، وذلك بعد بحث وتمحيص. كما ذكرنا المواضع التي نقلها لفظاً والمواضع التي نقلها معنىً، أي: مع تغيير طفيف في بعض ألفاظها. علماً أن ظاهرة النقل من النحاة واللغويين عند معاصري ابن يعيش قد يحملنا على عدم مؤاخذة ابن يعيش على ما بدر منه، لشيوعها بين معاصريه من النحاة واللغويين.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن تأريخ التفكير اللغوي عد العرب قد عرف مجموعة من العلماء الذين وضعوا اللبنات الأولى التي تم بها بناء صرح العلوم اللغوية، ونحن مازلنا نعيش على فضلهم حتى الآن، لأنهم عظَّموا بما قاموا به من أعمال جليلة تحفظ اللسان العربي من الزيغ والانحراف. ونجد من بين هؤلاء العلماء (ابن يعيش 643هـ) الذي يعدُّ شرحه للمفصَّل من أهم مصادر النحو العربي، ويعد نبراساً يستضاء به، إذ لا يستطيع دارس اللغة العربية الاستغناء عنه بسبب أهميته. فهو كتاب جامع لآراء النحاة، فقد ذكر فيه ابن يعيش الآراء المختلفة في المسألة الواحدة من بصريين وكوفيين، والآراء المنفردة لبعض النحاة، مصحوبة بالحجج والشواهد المختلفة من القران الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر. لذلك وقع اختيارنا على هذا المؤلف الجليل، وخصوصاً على تلك المصادر التي استقى منها دون ذكر أسمائها أو أسماء مؤلفها.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن نتبع المنهجين المقارن والوصفي، حيث نقوم بمقارنة النصوص والآراء، من حيث أخذها لفظاً أو فكرةً، ثم نأتي إلى دراستها وتحليلها بعد المقارنة.

أهداف البحث:

أردنا أن نبرز تلك المواضيع التي أخذ فيها ابن يعيش عن سابقيه من النحاة ولم يذكر أسماءهم ولا أسماء كتبهم، ومقارنتها بالنصوص الموجودة في كتبهم، وقد أبدينا تلك المواضع التي أخذ منها ابن يعيش نصاً دون أي زيادة أو نقصان، والمواضع التي أخذ منها معنىً، أي: أخذ فكرتها دون لفظها، أو زاد فيها شيئا أو نقص منها.

خطة البحث:

يتضمن البحث تمهيداً وثلاثة مباحث، ففي التمهيد ذكرنا منهج ابن يعيش في النقل، وخصصنا المبحث الأول لنقله عن (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب) للأعلم الشنتمري (476هـ)، وفي المبحث الثاني تناولنا نقله عن الأمالي الشجرية لـ(ابن الشجري 542هـ)، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن نقله عن (الانصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لأبي بركات الأنباري 577هـ). وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات.

التمهيد:

منهج (ابن يعيش) في النقل من المصادر

أخذ ابن يعيش مواد كثيرة من سابقيه، وأقحمها في كتابه، ناسباً معظم ما نقله الى أصحابه، وهذا يدل على حرصه الشديد وأمانته العلمية، فالباحث يجب أن يكون أميناً على ما ينقله من غيره، فيعزوه الى صاحبه، لكنه قد حاد عن هذه الطريقة

في بعض المواضع فنقل مسائل عديدة عن سابقيه من النحاة، مستخدماً أسلوبهم اللفظي تارة، ومعنى الفكرة التي عرضوها تارة أخرى، من غير أن يعزو إليهم ذلك.

وإذا كان هذا الأسلوب في النقل غير مقبول علمياً، فإن شيوع ظاهرة النقل عن النحاة واللغويين المتقدمين عند معاصري ابن يعيش وبعض من تقدمه بقرن أو قرنين من الزمان، قد يحملنا على إلتماس العذر لابن يعيش، وعدم مؤاخذته على ما بدر منه في اتباع هذا الأسلوب في النقل أحياناً. فنجد ابن سيدة (458هـ) ذكر محقق كتاب (البغداديات) لأبي علي الفارسي، أنه قد نقل مسائل بكاملها نصا عن أبي علي الفارسي دون أن يعزو إليه ذلك، منها المسألة المتعلقة بجمع (فم) على (أفواه) بزنة (أفعال)، وجمع ماكان معتل العين من (فَعْل) على (أفعال) (1)، والمسألة المتعلقة بأصل (استحيتُ) وما أجري من إعلال فيه (2)، والمسألة المتعلقة بوزن (دَيموم)(3). والتبريزي (501هـ) صاحب كتاب (شرح القصائد التسع المشهورات)، أنه اعتمد اعتمادا كبيراً على أبي جعفر النحاس صاحب شرح القصائد التسع، وأخذ عنه أكثر شرح الأبيات ولم يشر الى نقله ذاك إلا في ستة مواضع، أشار إليها الدكتور أحمد خطاب (4). وذكر الدكتور حاتم صالح الضامن عند تحقيقه لما لم ينشر من الأمالي الشجرية، أن (ابن الشجري 524هـ) كان ميالاً إلى الهروي، إذ نقل فصلين كاملين من كتابه (الأزهية في علم الصرف)، ولم ينسبه إليه، كما أنه نقل عن ثعلب في شرحه لديوان زهير وعن الجرجاني في الوساطة وعن ابن جني والواحدي وأبي القاسم الأصبهاني وابن فورجه في شروحهم لشعر المتنبي ولم يشر الى ذلك (5).

وقد ذكر الدكتور محمد خير الحلواني أن (أبا البركات الأنباري 577هـ) كان قد أخذ من (ابن الشجري) ثلاث مسائل استعان فيها بألفاظه، من غير أن ينسبها إليه، وهي المسألة المتعلقة بـ(نعم وبئس)، والمسألة المتعلقة بـ(أفعل التعجب)، والمسألة المتعلقة بإعراب فعل الأمر وبنائه (6)، وقد أكد على ذلك الدكتور عبدالمنعم التكريتي صاحب (ابن الشجري ومنهجه في النحو)، حين ذكر أن أبا البركات قد اعتمد على استاذه ابن الشجري في بناء هيكل كتابه، فأخذ سبعة وثلاثين مسألة خلافية منه، يلاحظ على بعضها أنه أخذها بلفظ ابن الشجري ولم يخالفه الا في ترتيب العرض كما في الخلاف في (نعم وبئس)، والخلاف في (أفعل التعجب) والخلاف في اشتقاق الاسم (7).

مما سبق عرضه، يتبين لنا أن ظاهرة النقل من المتقدمين من غير نسبة إليهم، كانت شائعة في أوساط المؤلفين في القرون الأخيرة، حيث كان المؤلفون ينقلون عن سابقيهم من غير عزو إليهم ولا يتحرجون في ذلك، لذا لا غبار على ما أقدم عليه (ابن يعيش) من نقل آثار سابقيه دون أن يعزو إليهم ذلك.

المبحث الأول: نقله عن (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب) للأعلم الشنتمري (476هـ)

استشهد ابن يعيش بتسعة وتسعين بيتاً شعرياً من شواهد سيبويه، استشهد بها في الموضوعات التي احتج سيبويه بها. وقد اعتمد في بيان موطن الشاهد في قسم من هذه الأبيات، وشرح مفرداتها على شرح الأعلم لشواهد الكتاب، وتقيد بألفاظ الأعلم ولم يتصرف بها إلا تصرفا يسيراً، يكاد يكون معدوماً في بعض المواطن، ولم يذكر اسم الأعلم فيما نقله عنه، بل تجاهله، وأوهم قارئ كتابه، بأن ما يقوله في شرح تلك الأبيات هو من بنات أفكاره. من هنا سنورد ثلاثة أمثلة من نُقوله عن الأعلم، لتكون شاهداً على ما قلناه.

1-قال الأعلم في بيان موطن الشاهد في قول الشاعر: (8)

وكنتَ هناكَ أنتَ كريمُ قَيسٍ فما القيسيُّ بعدَكَ والفخارُ

وفي شرح البيت: "الشاهد فيه رفع (الفخار) عطفاً على ال(القيسي). يرثي رجلاً من سادات قيس، فيقول: كنتَ كريمها، ومعتمد فخرها، فلم يبق لهم بعدك مَفخر" (9). ويكرر ابن يعيش القول نفسه في توجيه البيت في مبحث المفعول معه، ولا يشير منه الا لفظة واحدة من قوله (عطفا)، حيث وضع محلها (بالعطف)، ووضع لفظة (فخر) محل لفظة (مفخر) (10). وهذا التغيير الطفيف لا يُعدُّ شيئاً، ولا يُسوِّغ أبداً إهمال عزو النص الى قائله.

وقال الأعلم في قول الربيع بن ضُبيع الفزاري: (11)

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللَّذاذة والفتاءُ

"الشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ضرورة، ونصب ما بعدها بها، وكان الواجب حذفَها وخفضَ ما بعدها لكنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها يثبت نونه وينصب ما بعده. وصف هرمه وذهاب مسرَّتِه ولذَّته، وقد كان عمَّرَ نيِّفاً على المائتين فيما يروى، ويُروى تسعين عاماً، ولا ضرورة فيه على هذا" (12). فنقل ابن يعيش هذا النص حين استشهاده بالبيت المذكور آنفاً، ولم يتصرف فيه الا قليلاً، وأضاف الى قول الأعلم: "ونصب ما بعدها" ألفاظاً هي (ونصب ما بعدها على التمييز وهو عام) وقدم وأخَّرَ فقرتين من كلامه وما فيهما بأسلوبه، قال الأعلم: "... وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها الا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده" أما نص ابن يعيش فهو: "شبهه بعشرين وثلاثين وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها". وحوَّر كلمات من فقرة أخرى، حيث قال الأعلم: "... ويُروى تسعين عاماً فعلى هذا لا يكون فيه شاهد"، وقال ابن يعيش: "ويُروى تسعين عاماً ولا ضرورة فيه على هذا" (13).

وإذا كان للتصرف حظ في بعض المواطن، فإنه يكون معدوما في مواطن أخرى، من ذلك ما قاله الأعلم في البيت الشاهد: (14)

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإنك إن تفعل تسفه وتجهل

"الشاهد فيه جزم (تبلغ) لدخوله في النهي، والمعنى: لا تشتمه ولا تبلغ أذاته، والمولى هنا ابن العم" (15). فقد أغار ابن يعيش عليه أسلوبا لفظيا، واستعان به في شرح البيت حين استشهاده به، وبيانه موطن الشاهد منه، فقال بعد أن أنشد البيت: "والشاهد فيه جزم (تبلغ) لدخوله في النهي والمعنى: لا تشتمه ولا تبلغ أذاته، والمولى هنا ابن العم" (16).

المبحث الثاني: نقله عن الأمالي الشجرية لـ(ابن الشجري 542هـ):

أفاد ابن يعيش عن (أمالي ابن الشجري) في أربعة مواطن، هي:

أولاً: ذكره أن الاعتراض بـ(مضرب الشول، وخفوق الفجم) على تعريف (ابن السراج) الاسم بقوله: "الاسم كلمة دلت على

معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل"، مردود بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضِراب دون الضراب، والضراب إنما فهم من كونه مشتقا من لفظه، والحدود يراعى فيها الاوضاع، لا ما يفهم عن طريق الاشتقاق أو غيره. (17)

ثانياً: ذهابه الى أن أصل التثنية العطف(18).

ثالثاً: تعليله إلحاق التاء بالعدد المذكر من ثلاثة الى عشرة، وحذفها من العدد المؤنث من ثلاث الى عشرة(19).

رابعاً: حمله حذف المنادى في (يا نعم المولى ونعم النصير)، حيث التقدير: يا من هو نعم المولى ونعم النصير، على قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا) إذ تقديره: ألا يا قوم اسجدوا أو يا هؤلاء اسجدوا(20).

ونقل (ابن يعيش) هذه المسائل عن (ابن الشجري) من غير أن يعزو ذلك إليه، إلا أنه لم ينقل عنه نقلا حرفيا، على غرار نقله من كثير من العلماء الذين سبقوه، بل اكتفى بنقل الفكرة عنه، وصياغتها بأسلوبه الشخصي. مثال ذلك أن (ابن الشجري) تطرق الى ماهية المثنى وأصله، فقال: "التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف فقولك: جاء الرجلان ومررت بالزيدين، أصله: جاء الرجل والرجل، ومررت بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامها اختصاراً، وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا الى التكرير بالعاطف، كقولك: جاء الرجل والفرس، ومررت بزيد وبكر، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين، ويدلك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربما رجعوا الى الأصل في تثنية المتفقين وما فوق ذلك من العدد فاستعملوا التكرير بالعاطف أو للضرورة وإما للتفخيم، فالضرورة كقول القائل(21):

كأن بين فكها والفكّ فأرة مسك ذُبحت في سكّ أراد أن يقول: بين فكَّيها، فقاده تصحيح الوزن والقافية الى استعمال العطف"(22). فجاء (ابن يعيش) ونقل هذا النص ليبين به أصل المثنى، لكنه أجرى تغييراً فيه فحذف بعض الألفاظ منه وصاغ الكثير منه بأسلوبه الشخصي مع الحفاظ على المعنى الأصلي، فقال: "وأصل التثنية العطف، فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله: زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية فصارا في اللفظ اسما واحدا، وان كانا في الحكم والتقدير اسمين وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر. والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل نحو قوله:

كأن بين فكها والفكّ فأرة مسك ذُبحت في سكّ أراد: بين فكَّيها، فلما لم يتزن له رجع الى العطف وهو كثير في الشعر، ويؤيد ذلك أنك لا تأتي به في الأسماء المختلفة، نحو: جاءني زيد وعمرو، لكون أحد اللفظين لا يدل على الآخر"(23).

المبحث الثالث: نقله عن (الانصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لأبي بركات الأنباري 577هـ)

ألّف (أبو البركات الأنباري) كتابي (الانصاف) و (أسرار العربية) في النحو، خصص الأول منهما بمسائل اختلف البصريون والكوفيون فيها، والثاني بموضوعات نحوية، تتخللها طائفة كبيرة من العلل النحوية واللغوية. ويبدو أن (ابن يعيش) قد أُعجب بهذين المؤلَّفين إعجاباً شديداً، فقد اعتمد على الأول منهما في عرض طائفة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، التي أوردها في كتابه، وعلى الثاني في تعليل كثير من المسائل النحوية. ويرجع اهتمامه الكبير بهذين المؤلَّفين الى أنه كان ينوي الإفادة من صاحبهما حين رحل إليه طلباً للعلم، لكن موت الرجل قد فوَّت عليه فرصة الإفادة منه مباشرة فكان كتاباه (الانصاف والأسرار) طريقاً لاطلاعه على معلومات الرجل، والإفادة منهما في شرحه. والغريب أنه لم يعزُ إليه ما نقله عنه، بل أغفل ذكره، كأن ما يورده عنه، لا يتصل به من قريب ولا من بعيد.

وقد بلغ مجموع ما نقله عن (الانصاف) تسعاً وعشرين مسألة خلافية. من ذلك: نقله لاختلاف البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم، أهو من السمو أم من السمة، فالبصريون يذهبون الى أنه مشتق من السمو، والكوفيون يذهبون الى أنه مشتق من السمة، وقد أيد البصريين، وردَّ على الكوفيين واعتمد في ردِّه على ما أورده (أبو البركات) من حجج، فنقل عنه ثلاث حجج ولم يعزُها إليه(24).

ونقله اختلاف البصريين والكوفيين في تصنيف (كلا) بين الأسماء، فالبصريون يرون أنه اسم مفرد لفظا، ومثنى معنى، والكوفيون يرون أنه مثنى لفظا ومعنى، وقد رجَّح مذهب البصريين بثلاثة أدلة من أصل خمسة أدلة احتج بها (أبو البركات الأنباري) لهم (25).

ونقله اختلاف البصريين والكوفيين في جواز منع صرف ما ينصرف في الشعر أو عدم جوازه، وتأييده مذهب الكوفيين في المسأله، محتجاً بأبيات شعرية، كان (أبو البركات الأنباري) قد ساقها في كتابه تأييداً للكوفيين (26). الى غير ذلك من النصوص التي نقلها عن (الإنصاف)، ولم ينسبها الى (أبي البركات الأنباري) (27).

وكان (ابن يعيش) يُؤْثِرُ طريقة الاختصار في النقل عن (أبي البركات)، فيسقط أدلة وشواهد كثيرة فلا ينقلها، ويصوغ كثيراً من المسائل بأسلوبه الخاص، ويتحاشى التقيد بنصوصه إلا قليلاً، ويجمع أحياناً بين ما ينقله عنه وما ينقله عن غيره في استقصاء جوانب المسألة التي يعرضها. وغالباً ما يخالفه في طريقة عرضه المسائل الخلافية، ففي الوقت الذي نجد (أبا البركات الأنباري) يسلك طريقاً خاصاً في عرض المسائل الخلافية، حيث يجمع أقوال أحد الطرفين، فيتبعها بأقوال الطرف الآخر، ويورد أدلة كل طرف على حدة، ثم يردُّ على من يراه مخطئاً في رأيه، نرى (ابن يعيش) لا يقيد نفسه بهذه الطريقة، وإنما ينوع في عرض أقوال الطرفين المتنازعين، والوقوف بجانب أحدهما وردِّ الآخر.

من هنا نورد أمثلة لنوضح من خلالها ما ذكرناه:

أولاً: اختلاف البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ و رفع الخبر:

تعرض (أبو البركات الأنباري) لهذه المسألة، فبدأ أولاً بعرض مذهب الكوفيين وأتبعه بمذهب البصريين، وذكر أن البصريين متفقون على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، إلا أنهم يختلفون في في رافع الخبر، قال: "فذهب قوم الى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء"

(28). ثم عرض أوجه احتجاج الكوفيين لمذهبهم وهي ثلاثة، وأردف ذلك بعرض حجة البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وردَّ جميع الآراء البصرية في عامل الخبر، وانفرد برأي خاص به وهو "إن الابتداء هو العامل في الخبر لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع الا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به". وقاس ما رآه على ظاهرة مادية فقال: "كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا" (29) وختم المسأله بالرد على مذهب الكوفيين ونقض أدلتهم (30).

أما (ابن يعيش) فقد تعرض لهذه المسألة، وتأثر في جوانب كثيرة منها بـ(أبي البركات الأنباري)، لكنه لم يلتزم طريقته في عرض المسألة، بل اختط لنفسه طريقة خاصة في العرض، فعرض أولاً مذهب الكوفيين كـ(أبي البركات)، مستعيناً بألفاظه، فقال: "ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع بالخبر والخبر يرفع بالمبتدأ فهما يترافعان" (31). وهذا القول هو نفس العبارة التي عرض بها (أبو البركات الأنباري) مذهب الكوفيين. ثم اتبع ذلك بعرض وجه واحد من أوجه احتجاج الكوفيين لمذهبهم، ناقلاً نقلاً حرفياً نص (أبي البركات الأنباري) في ذلك. وأردفه بالرد عليهم وتفنيد ما ذهبوا إليه، آخذاً الرد من (أبي البركات الأنباري) عن طريق المعنى لا اللفظ. وتطرق لمذهب البصريين في هذه المسألة، فذكر أن البصريين يرفعون المبتدأ بالابتداء وهو معنى. ثم ذكر أن البصريين اختلفوا في هذا المعنى، فذهب بعضهم الى أنه التعري من العوامل اللفظية، وذهب غيرهم الى أنه التعري واسناد الخبر إليه. وهذا الجانب من المسألة لم يتعرض له (أبو البركات الأنباري). وردَّ على قول (أبي البركات الأنباري) "إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء، وإنما هي امارات ودلالات... فالامارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء" (32). فقال: "هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم إن التعري عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعري" (33)، وهو كلام حسن لأننا إذا اعتبرنا التعري دليلا وعلامة على العامل، أخرجناه من أن يكون عاملا، لأن الدليل غير المدلول، والعلامة غير المَعلَم، وهذا ينافي اجماعنا على أن العامل هو التعري. ثم بيَّن معنى الابتداء قائلاً: "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثانٍ كان خبراً عنه" (34)، وهو مستمد من تعريف (ابن السراج) للمبتدأ، حيث يقول: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل، ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه" (35). وانتقل بعد ذلك الى بيان اختلاف البصريين في عامل الخبر، فذكر أن قوماً يرون أن العامل هو الابتداء، ثم ذكر وجه احتجاجهم لذلك. وعاد مرة أخرى فالتقى بـ(أبي البركات الأنباري) لينقل عنه رأي القائلين بأن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، وردَّه عليهم، فقال: "وذهب آخرون الى أن المبتدأ والابتداء جميعاً يعملان في الخبر قالوا لأنا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه، وهذا القول عليه كثير من البصريين، ولا ينفك من ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له" (36)، وإذا ما رجعنا الى (الانصاف) نجد أن هذا الكلام بعضه لـ(أبي البركات)، حيث يقول: "وأما من ذهب الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذالم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له" (37). فكلام (ابن يعيش) هو نفس كلام (أبي البركات)، نقله (ابن يعيش) بألفاظه كاملة، من غير أن ينسب إليه. ولم يتكف بذلك، بل نقل رأي أبي البركات في أن الابتداء يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ من غير نسبة إليه. ونسب الرأي الى نفسه (38).

ثانياً: اختلاف البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، أ هو الفعل أم المصدر:

تعرض (أبو البركات الأنباري) لهذه المسألة في كتابه (الانصاف) وأشار الى مذهب الكوفيين وهو أن الفعل أصل المصدر، نحو: ضرب-ضَرباً، وقام- قياماً، وإلى مذهب البصريين وهو أن المصدر أصل الفعل، والفعل فرع منه، ثم عرض أدلة الكوفيين وهي خمس، وأردفها بأدلة البصريين البالغة تسعاً، وختم المسألة بالرد على الكوفيين وإبطال حججهم (39).

وتعرض (ابن يعيش) لهذه المسألة لكنه لم ينتهج نهج (أبي البركات الأنباري) في عرضها، وإن كان متأثراً به في بعض جوانبها، فأورد مذهب البصريين وقال: "واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس، تقول: ضربتُ ضَرباً، وذهبتُ ذِهاباً، وقعدتُ قعوداً، وكذبتُ كذاباً، ولم تأت على منهاج واحد، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، ألا ترى أن الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعِل لا يختلف، نحو: ضرب فهو ضارِب، ومن الرباعي على مُفعِل، نحو: أخرج فهو مُخرِج، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس، نحو: رجل وفرس وغلام، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين، دل على أنها الأصل. ومما يدل على أن المصادر أصل وأن الأفعال مشتقة منها، أن الفعل يدل على الحدث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال، دلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول، وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك، علم أنها ليست مشتقة من الأفعال" (40). ولم يعرض حجج الكوفيين على لسانهم، كما فعل (أبو البركات)، وإنما عرض على لسانهم، كأنه واحد منهم يرى رأيهم ويذهب مذهبهم، ولعل تأثره بـ(أبي علي الفارسي) وأخذه عنه هذا الشق من المسألة هو الذي حمله على أن ينحو هذا المنحى في عرض رأي البصريين. فـ(أبو علي)

قد ذكر هذا الكلام من غير أن يرويه عن أحد، وجاء (أبو البركات الأنباري) فأفاد من عرض دليله وضمها الى أدلة البصريين (41). ونقل (ابن يعيش) كلام (أبي علي) مثل ما هو دون تغيير مع إضافة بعض الأمثلة إليه، وذكر في مقابله رأي الكوفيين، مما يوحي بأنه يريد بما نقله عن (أبي علي) بيان مذهب البصريين في المسألة (42).

أما عرضه لمذهب الكوفيين في أن الأفعال أصل للمصادر، بحجة أن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها، حيث يقال: قام قياماً، فتعتل عين المصدر باعتلال عين الفعل التي هي واو مقلوبة الى ألف، وان الفعل يعمل في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدماً عليه، ثم ردُّه هذين دليلين، فقد استمده من أبي البركات نصاً ولم يتصرف إلا في بعض الأمثلة وحذف بعض الألفاظ.

ثالثاً: اختلاف البصريين والكوفيين في (نعم وبئيس)، هل هما فعلان أم اسمان:

تعرض (أبو البركات الأنباري) لهذه المسألة، فأطال فيها، حيث زاد ما كتبه عنها على اثنتي عشرة صفحة (43)، وأفاد (ابن يعيش) منه، فنقل عنه هذه المسألة في شرحه إلا أنه أوجز في نقله، حيث لم يزد ما كتبه على صفحة واحدة (44). ولم يَسِرْ على النهج الذي اتخذه أبو البركات لنفسه في عرض المسألة، فأبو البركات الأنباري بدأ يعرض مذهب الكوفيين وأدلتهم، ثم اتبعه بأدلة البصريين والكسائي من الكوفيين، أما (ابن يعيش) فبخلاف (أبي البركات) بدأ بعرض مذهب البصريين والكسائي، وهو أن (نعم وبئس) فعلان، ثم اتبعه بايراد أدلتهم وهي:

1-إضمار فاعل فيهما كما يضمر في الفعل نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً غلامُك. وبروز ذلك الضمير أحياناً، كما حكاه الكسائي عن العرب، حيث قال: نِعمَّا رجلين، ونِعموا رِجالاً، مثل: ضرَبا، و ضرَبوا.

2-لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما كما تلحق بالأفعال، نحو: نعمت الجارية هند، وبئست الجارية جاريتُك، كما تقول: قامتْ هندٌ وقعدت.

3-بناء آخرها على الفتح كالأفعال الماضية نحو: نعمَ وبئسَ.

وهذه الأدلة الثلاثة هي نفس الأدلة التي ذكرها أبو البركات الأنباري إلا أن أبا البركات فرَّعَ عليهما تفريعات كثيرة من اعتراضات أوردها وردود عليها، وقد أهمل ذلك ابن يعيش ولم يوردها.

ثم أورد رأي الكوفيين، وهو أن (نعم وبئس) اسمان، وذكر دليلين من أدلتهم، هما:

1-دخول حرف الجر عليهما كما في قول حسان بن ثابت (45):

ألستُ بِنعمَ الجارِ يؤلَفُ بيته أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المال مُصْرِما

وحكاية الفراء عن أعرابي بُشِّرَ بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودةِ.

2-دخول حروف النداء عليهما، نحو: يا نعم المولى ونعم النصير:

وردَّ هذين الدليلين فأوَّل دخول حرف الجر على (نعم)، على معنى الحكاية، والمراد: ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجارُ، وأوَّل دخول حرف النداء على (نعم) على تقدير حذف المنادى، والمعنى: يا من هو نعم المولى ونعم النصير.

وهذان الدليلان كان أبو البركات الأنباري قد أوردهما مع ثلاثة أدلة أخرى على لسان الكوفيين، واستشهد لها بأشعار وآيات كثيرة، ثم ردَّ عليهما بردود طويلة اسقطها ابن يعيش عند نقلها لطولها.

أما ما نقله ابن يعيش عن كتاب (أسرار العربية) لـ(أبي البركات الأنباري)، من غير أن يعزو إليه ذلك، فقد بلغ (ثلاثة عشر) نصاً هي: علة كون الألف أولى بالحذف من التنوين لالتقاء الساكنين في: عصا، ورحى ونحوهما (46). وبيان المقتضى لرفع الفاعل (47)، وعلة اختيار الضم للمنادى في حال بنائه نحو: يا غلامُ (48)، ومذهب الكوفيين والزجاج والأخفش في جواز ترخيم المضاف إليه، والاستشهاد على ذلك، وتوجيه شواهد الكوفيين بما يخدم مذهب البصريين (49)، والاستدلال على اسمية (كيف) (50)، وعلة أولوية حمل النصب في المثنى وجمع المذكر السالم على الجر دون الرفع (51)، واختصاص نون التثنية في (الزيدانِ، والزيدَيْنِ) بالكسرة (52)، وعلة اختصاص الزيادة في التصغير بالياء نحو: فلس-فُلَيْس، ودِرهم-دُرَيهم، وقنديل-قُنيدل (53)، وأوجه تشبيه الفعل المضارع بالاسم (54)، وعلى رفع الأفعال الخمسة نحو (يفعلانِ، تفعلانِ، يفعلون، تفعلون، تفعلين) بثبوت النون، ونصبها وجزمها بحذف النون (55)، وعلة وجوب إضمار (أنْ) بعد (حتى)، ولام التعليل، والفاء، والواو، واو الناصبة للفعل المضارع (56). وعلة وجوب تغيير الفعل إذا بُني للمجهول نحو: ضُرِب في ضَرَب، وسبب ضم أوله وكسر ما قبل آخرة في بناء المجهول(57). وعلة اختصاص الواو بالابدال من الباء في القسم نحو: واللهِ، حيث إن الواو مبدلة من الباء في (باللهِ)(58). وينوع ابن يعيش في الأخذ عن (أسرار) أبي البركات الأنباري، فنجده أحياناً كثيرة يعتمد عليه اعتماداً تاماً، فينقل عنه نقلاً حرفياً. مثال ذلك: أن ابن الأنباري علَّل تغيير الفعل إذا بُني للمجهول بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمجهول؟ قيل: لأن المفعول يصح أن يكون هو الفاعل، فلو لم يغير الفعل، لم يُعلم هل هو الفاعل بالحقيقة، أم قائمٌ مقامه"(59). فجاء ابن يعيش وعلَّل الظاهرة نفسها بمثل ما علَّلها ابن الأنباري فقال: "فإن قيل: ولِمَ وجب تغيير الفعل إذا لم يُسمَّ فاعله؟ قيل: لأن المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يغير الفعل، لم يُعلم هل هو فاعل حقيقي، أو مفعول أُقيم مقام الفاعل"(60)، فنص ابن يعيش هو نفس نص أبي البركات الأنباري وإن كان هناك اختلاف في كلمتين، فهو شيء طفيف جداً، ربما يكون من اختلاف النسخ.

وقد يتصرف في المنقول فيزيد ألفاظاً على بعض فقراته، ويحذف فقرة منه، ويحوِّر بعضها، فيصوغها بأسلوبه الشخصي مع الحفاظ على المعنى الأصلي للفكرة. مثال ذلك: أن ابن الأنباري علَّل وجوب تقدير (أنْ) بعد الفاء والواو، وأو ، واللام، وحتى الناصبة للفعل المضارع، فقال: "فإن قيل: فلِمَ وجب تقدير (أنْ) بعد الفاء، والواو، واللام، وحتى دون أخواتها؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل.

الثاني: أنَّ (أنْ) ليس لها معنى في نفسها بخلاف (لن، وإذن، وكي) فلنقصان معناها، كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

الثالث: أنَّ (أنْ) لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها، فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة إظهارها، فإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار، كانت أولى بالاضمار"(61).

وقال ابن يعيش في تعليل الظاهرة نفسها: "فإن قيل: ولِمَ كانت (أنْ) أولى بالاضمار من سائر الحروف، قيل لأمرين: أحدهما: أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل لشبهها بـ(أنَّ) المشددة، فوجب أن يكون المضمر (أنْ) لقوتها في بابها، وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولايتصرف. والأمر الآخر: أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، ألا ترى أنَّ (أنْ) يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنها لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها من التصرف ما ذكر جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار" (62). فإذا وازنّا بين النصين، نرى أن ابن يعيش قد أفاد من أبي البركات الأنباري في تعليل تلك الظاهرة، إلا أنه زاد كلمات على الوجه الأول من تعليل أبي البركات، وحذف الوجه الثاني منه، وأورد الوجه الثالث بأسلوبه، فصاغه بعبارته الخاصة.

ونجده في مواضع أخرى ينقل عنه بالمعنى، مقتبساً مضمون النص، كما في استدلاله على اسمية (كيف). قال ابن الأنباري: "فإن قيل: (كيف) اسم أو فعل أو حرف؟ قيل: اسم، والدليل على ذلك أنَّا نقول: لا تخلو (كيف) من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فبطل أن يقال هي حرف، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، و(كيف) تفيد مع كلمة واحدة، ألا ترى أنك تقول: كيف زيد، فيكون الكلام مفيداً؟ فإن قيل: فقد أفاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء، نحو: يا زيدُ، قيل: إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك يا زيدُ: أدعو زيداً، وأنادي زيداً، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة، فبطل أن يكون حرفا. وبطل أيضا أن يكون فعلاً، لأن أمثلة الفعل لا تخلو إمَّا أن تكون على مثال فَعَلَ، كضَرَبَ، أو على فَعُلَ، كمَكُثَ، أو على فَعِلَ كسَمِعَ وعَلِمَ، و(كيف) على وزن (فَعْلَ) فبطل أن تكون فعلا، والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في قولك: (كيف تفعل كذا)، ولو كان فعلا لَمَا دخل على الفعل، لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وإذا بطل أن يكون فعلاً أو حرفا، وجب أن يكون اسماً" (63).

وقال ابن يعيش: "فإن قيل ومن أين زعمتم أن (كيف) اسم وهلا قلتم أنها حرف لامتناع خواص الأسماء والأفعال منها، قيل: إنما قلنا ذلك، لأنها لا تخلو إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فلا تكون حرفاً لأنها تفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلاماً، نحو: كيف أنت، والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء، وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلا لأنها تفيد مع الفعل نحو: كيف أصبحت؟ والفعل لا يفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلام، وأيضا فإنه على زنة (فَعْلَ) بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة" (64).

فإذا وازنّا بين النصين نجد أن توجيهات ابن يعيش في هذه المسألة مستمدة من توجيهات ابن الأنباري فيها لكن من طريق المعنى.

الخاتمة

بعد إكمال هذا البحث، توصَّلنا الى ما يأتي:

1-ما قدمناه من مصادر ابن يعيش، يمكن لاطلاعنا على مقدار تأثر ابن يعيش بسابقيه من النحاة، واعتماده عليهم في إيراد كثير من المواد النحوية واللغوية، وحشدها في شرحه.

2-اعتمد ابن يعيش على كتب البصريين، وفي مقدمتها: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، في نقل المسائل النحوية وعرضها في كتابه. وكان أميناً في عزوه ما نقله عن هذه الكتب الى أصحابها، إلا أنه كان كثيراً ما يعدل عن هذا الطريق، فلا يعزو ما ينقله الى أصحابه، وهو لا يختلف في ذلك عمن سبقه من الباحثين المتقدمين عليه، مثل: ابن سيدة (458هـ) و (ابن الشجري 542هـ) و(أبي البركات الأنباري 577هـ).

3- استشهد ابن يعيش بشواهد سيبويه في الموضوعات التي احتج سيبويه بها مرات عدة، وعمد في بيان موطن الشاهد في قسم من هذه الأبيات وشرح مفرداتها، على شرح الأعلم لشواهد الكتاب، وتقيد بألفاظ الأعلم ولم يتصرف بها إلا تصرفا يسيراً، يكاد يكون معدوماً في بعض المواطن، ولم يذكر اسم الأعلم فيما نقله عنه، بل تجاهله، وأوهم قارئ كتابه، بأن ما يقوله في شرح تلك الأبيات هو من بنات أفكاره.

4-كان (ابن يعيش) مُعجَباً بكتابي أبي البركات الأنباري (الإنصاف والأسرار) إعجاباً واضحاً، حيث بلغ ما نقله عن (الانصاف) تسعة وعشرين مسألة خلافية. فقد اعتمد على (الإنصاف) في عرض طائفة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، التي أوردها في كتابه، كما اعتمد على (أسرار العربية) في تعليل كثير من المسائل النحوية. ويرجع اهتمامه الكبير بهذين المؤلَّفين الى أنه كان ينوي الإفادة من صاحبهما حين رحل إليه طلباً للعلم، لكن موت الرجل قد فوَّت عليه فرصة الإفادة منه مباشرة فكان كتاباه (الانصاف والأسرار) طريقاً لاطلاعه على معلومات الرجل، والإفادة منهما في شرحه، من دون الإشارة إليهما أو الى صاحبهما.

الإحالات:

1-البغداديات: 60.

2-البغداديات: 122.

3- نفسه: 271

4- النحاس، 1977: 1/64-65

5- الضامن، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول، 1974: 183

6- الحلواني، د.س: 146

7- التكريتي، 1975: 290

8- سيبويه، 2015: 1/151

9- الأعلم الشنتمري، د.س: 1/15

10- ابن يعيش: 2/52

11- سيبويه: 1/293، والمبرد: 2/169

12- الأعلم الشنتمري، د.س: 1/106

13- ابن يعيش، مصدر سابق: 6/24

14- البيت منسوب الى جرير، وهو من شواهد الكتاب، 1/425

15- الكتاب، مصدر سابق: 1/425

16- ابن يعيش، مصدر سابق: 34/7
17-ابن يعيش، مصدر سابق: 22/1، وابن الشجري، مصدر سابق: 293/1.
18-ابن يعيش، مصدر سابق: 137/4، وابن الشجري، مصدر سابق: 10/1.
19- ابن يعيش، مصدر سابق: 18/6، وابن الشجري، مصدر سابق: 228/2.
20- ابن يعيش، مصدر سابق: 127/7، وابن الشجري، مصدر سابق: 157/2، وأشار الدكتور عبدالمنعم التكريتي في كتابه: (ابن الشجري ومنهجه في النحو، 306، الى المواضع الثلاثة الأخيرة التي أفاد (ابن يعيش) من (ابن الشجري) فيها.
21-هذا رجز لمنظور بن مرشد الأسدي وهو في المخصص: 200/11، وأسرار العربية: 470.
22-ابن الشجري، مصدر سابق: 10/1.
23-ابن يعيش، مصدر سابق: 137/4.
24-ابن يعيش، مصدر سابق: 23/1، وابن الانباري، مصدر سابق: المسألة الأولى: 4-10.
25-ابن يعيش، مصدر سابق: 54/1، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الثانية والستون: 235-239.
26- ابن يعيش، مصدر سابق: 68/1، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة السبعون: 235-270.
27-على سبيل المثال: ابن يعيش، مصدر سابق: 92/1، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة التاسعة: 46. و ابن يعيش، مصدر سابق: 74/2، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة المئة والعشرون: 445-448. و ابن يعيش، مصدر سابق: 52/1، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الثانية: 10. ابن يعيش، مصدر سابق: 14/2، وأبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الثانية والخمسون: 202-203.
28-أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الخامسة: 30.
29- أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الخامسة: 31-33.
30-نفسه: 33-36.
31-ابن يعيش، مصدر سابق: 84/1.
32-أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الخامسة: 32.
33-ابن يعيش، مصدر سابق: 84/1.
34-نفسه: 85/1.
35-ابن السراج، مصدر سابق: 62/1.
36-ابن يعيش، مصدر سابق: 85/1.
37-أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الخامسة: 32.
38- ابن يعيش، مصدر سابق: 85/1، و أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة الخامسة: 32.
39-ابن يعيش، مصدر سابق: 58/1، والانصاف: المسألة الثامنة والعشرون: 144-145.
40-ابن يعيش، مصدر سابق: 110/1.
41- المنذري، 1968: 280-281
42- ابن يعيش، مصدر سابق: 110/1.
43- أبو البركات الأنباري، مصدر سابق: المسألة 14: 61-74.
44- ابن يعيش، مصد سابق: 127/7-128.
45-البيت في ديوانه: 369، وفي الامالي الشجرية: 147/2.
46-ابن يعيش: 56/1، وأبو البركات الأنباري: 37.
47-ابن يعيش: 75/1، وأبو البركات الأنباري: 77.
48- ابن يعيش: 130/1، وأبو البركات الأنباري: 224.
49- ابن يعيش: 20/2، وأبو البركات الأنباري: 238.
50- ابن يعيش: 110/4، وأبو البركات الأنباري: 14-16.
51- ابن يعيش: 138/4، وأبو البركات الأنباري: 50.
52- ابن يعيش: 141/4، وأبو البركات الأنباري: 55.
53- ابن يعيش: 115/5، وأبو البركات الأنباري: 361.
54- ابن يعيش: 6/7، وأبو البركات الأنباري: 25.
55- ابن يعيش: 8/7، وأبو البركات الأنباري: 324.
56-ابن يعيش: 20/7، وأبو البركات الأنباري: 332.
57- ابن يعيش: 71/7، وأبو البركات الأنباري : 91.
58- ابن يعيش: 34/8، وأبو البركات الأنباري: 276.
59- وأبو البركات الأنباري: 91.
60-ابن يعيش: 71/7.
61- وأبو البركات الأنباري: 332.
62-ابن يعيش: 20/7.
63- وأبو البركات الأنباري: 15-16.
64-ابن يعيش: 110/4.

قائمة المصادر

1. -الأعلم الشنتمري (1999): أبو الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى الأعلم الشنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، حققه وعلق عليه: الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994، ط2.
2. -ابن الأنباري (1982): كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري (513-577هـ): الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الانصاف: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
3. -أبو البركات الأنباري (1975): أبو البركات ابن الأنباري(577هـ): أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.
4. -التكريتي (1975)، الدكتور عبدالمنعم أحمد: ابن الشجري ومنهجه في النحو، مطبعة الجامعة، بغداد.
5. سيبويه (2015): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه): الكتاب، تحقيق: أ.د.محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان.
6. -الحلواني (د.س)، الدكتور محمد خير: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي بحلب.
7. -ابن السراج (1973): أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
8. -ابن سيدة (1996): أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ): المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
9. -ابن الشجري (د.س): أبو السعادات هبة الله ابن الشجري(524هـ): الامالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
10. -أبو على الفارسي (2003): لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي: المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، تحقيق: يحي مراد، دار الكتب العلمية.

11. -المبرد (د.س): محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.
12. -المنذري (1968): أبو محمد المنذري: التكملة لوفيات النقلة، تحقيق: بشار بن عواد معروف، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
13. -النحاس (1977): أبو جعفر النحاس: إعراب القران، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
14. -ابن يعيش (2001): موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (643هـ): شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط1.
15. -الضامن (1974): د.حاتم صالح الضامن: ما